المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة (Libyan Journal of Contemporary Academic Studies)
LJCAS, eISSN: 5970-3005
Volume 3, Issue 2 (Part II), 2025, Pages: 850-864

The role of foreign direct investment in technology transfer for the development of export-oriented industries Challenges and opportunities for polarization

Abdalmenam Ramadan Omar Ben Galbuon * [1] , Emad Hamad Al-Mihoub Muftah [2]
[1] Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Bani Waleed, Libya
[2] Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science, University of Ajdabiya, Ajdabiya Libya
*Corresponding author: abdalmenamsaad@bwu.edu.ly

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا لتطوير الصناعات الموجهة للتصدير التحديات وفرص الاستقطاب

عبد المنعم رمضان عمر بن غلبون *[1] ، عماد حمد الميهوب مفتاح [2]
[1] قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا
[2] قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة اجدابيا، اجدابيا، ليبيا

Received: 12-10-2025; **Accepted:** 16-12-2025; **Published:** 27-12-2025

Abstract:

The purpose of this study is to examine the reality of the attractiveness of foreign direct investment (FDI) to contribute to the transfer of technology for developing export-oriented industries. The study highlighted the impact of FDI on economic growth; additionally, the role of modern technology in improving the quality of the local product; and the ability of the Libyan state to encourage FDI without obstacles for foreign and domestic investors alike.

The paper used the analytical-descriptive approach through the use of a questionnaire. The programs (SPSS and EXCEL) were used to analyze the data. Furthermore, the questionnaire was supported by personal interviews.

The study had many results. FDI needs a lot to settle in a country other than its own. The Libyan state is not ready yet to attract it. Also, the political, financial, economic, security, and social divides and the hidden economy do not encourage the process of attraction. Moreover, the administrative complexities, the absence of institutional governance, and the generality of the state sectors are also among the real obstacles to FDI. The complete absence of sovereign records, international accounting standards, and the stock market are also major challenges for foreign and local investors. The guarantees provided by the Investment Promotion Authority are insufficient compared to other Arab countries.

Keywords: Foreign Direct Investment (FDI). Technology Transfer, Economic Growth, Challenges and Opportunities, State of Libya.

الملخص :

تهدف هذه الورقة إلى دراسة واقع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للمساهمة في نقل التكنولوجيا لتطوير الصناعات الموجهة للتصدير، بين تحديات الدولة الليبية وفرص الاستقطاب، الدراسة ألقت الضوء على دور المستثمر الأجنبي في نقل التكنولوجيا ومدى تأثر النمو الاقتصادي من خلاله، وأيضاً دور التكنلوجيا الحديثة تحسين جودة المنتج المرشح للتصدير ومدى قدرة الدولة الليبية على تشجيع واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من دون عراقيل تنفر المستثمر الأجنبي والمحلي على حد سواء .

الدراسة استخدمت المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام الاستبانة كأداة للبحث، وتم استخدام برنامج (EXCEL) و (SPSS) لتحليل الإجابات واختبار الفرضيات بدقة عالية، وتم دعم الاستبيان بالمقابلات الشخصية مع بعض المسؤولين في الدولة الليبية.

الدراسة توصلت إلى مجموعة من النتائج؛ أهمها: أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحتاج الكثير ليستقر في بلد غير بلده، ولازالت الدولة الليبية غير جاهزة لاستقطابه بإمكانياتها الحالية، الانقسام السياسي والمالي والاقتصادي والاجتماعي وظاهرة الاقتصاد الخفي لا يشجع عملية الاستقطاب، بالإضافة للوضع الأمني الهش للدولة، وأيضًا التعقيدات الإدارية وغياب الحوكمة المؤسسية وعمومية قطاعات الدولة تُعد من ضمن العراقيل الحقيقية للمستثمر الأجنبي، كما أن الغياب التام للسجلات السيادية ومعايير المحاسبة الدولية وسوق الأوراق المالي وغيرها من الأمور الفنية الأخرى هي أيضًا من التحديات الكبيرة لدى المستثمر الأجنبي والمحلي، كما أن الضمانات التي تقدمها هيئة تشجيع الاستثمار غير كافية مقارنة بدول عربية أخرى.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، نقل التكنولوجيا، النمو الاقتصادي، العراقيل والفرص، الدولة الليبية.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1- المقدمة:

بادئ ذي بدء، تُعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة "Foreign Direct Investment (FDI)"هي النشاط الوحيد الذي شهد قدرًا ملحوظًا من الآراء المتفاوتة بالنسبة للدور الذي يمكن أن يلعبه لتأثيره على التنمية الاقتصادية، حيث أصبحت محل نقاش واهتمام متزايد من طرف الباحثين والمستثمرين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين أو حتى دول بحجمها (برجي وبوعشة، 2012: ص2). وتضيف دراسة (لعلمي وزعفران،2015: ص2) أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي عامة وفي الدول النامية خاصة يستمد أهميته كونه أصبح أهم المصادر الداعمة للتنمية لما له من دور في دفع عجلة التنمية والتطوير، وتوفير موارد مالية مكملة للادخار الوطني والمساهمة في نقل التكنولوجيا والمهارات المرافقة لها والأساليب الإنتاجية الحديثة التي من شأنها أن تساهم في عمليات التصدير بما يتوافق مع الرغبة الدولية، إذ أن الحالة الاقتصادية المتدهورة للدول النامية والاستعجال لإنقاذها لم يترك لها الكثير من الحلول والخيارات البديلة سوى فتح اقتصاداتها أمام الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر لتمويل التنمية الاقتصادية، ووفقا لدراسة (دراجي وميادة، 2015: ص4) التي شهدت أن العالم المعاصر يشهد اليوم تطورات اقتصادية هامة على جميع الأصعدة، والملفت للنظر هو التهافت على الاستثمارات الأجنبية بين مختلف الدول، هذه الأموال تعد من أبرز جوانب العولمة الاقتصادية وأحد أهم التغيرات الحديثة في الاقتصاد العالمي؛ وتضيف الدراسة أن تدفق هذه الاستثمارات حقق نسبًا هامة من نقل التكنولوجيا للدول النامية بشكل أكبر لأنها تواجه مشاكل في إنتاجها وتوطينها، من أجل سد الفجوة بين الدول النامية الأقل تطورًا والقوى الاقتصادية الأكثر تطورًا، الأمر الذي دفع بالدول النامية إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير ورسم السياسات التي من شأنها جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادرة على نقل وتوطين التكنولوجيا.

وفي هذا الإطار، دراسة (برجي وبوعشة، 2012: ص5) ودراسة (لعلمي وزعفران، 2015: ص3) تؤيدان طرح الدراسة السابقة على أن البيئة الدولية الراهنة تتسم باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا فيها والمساهمة في رفع مستويات الدخل والمعيشة وخلق المزيد من فرص العمل وتحسين المهارات والخبرات الإدارية، وتحقيق مزايا تنافسية في مجال التسويق والتصدير.

1-1 إشكالية الدراسة:

يمكن صياغة اشكالية الدراسة في التساؤلات التالية:

1-1-1 ما هو الدور الأساسي للمستثمر الأجنبي في نقل الخبرات والتكنولوجيا الحديثة وتطوير الصناعات الموجهة للتصدير؟

1-1-2 ماهي التحديات والعوائق التي قد تحول بين استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الليبية؟

1-1-3 ماهي الاستراتيجية الوطنية الاكثر اقناعًا على تحقيق الكفاءة والقدرة على استقطاب التكنولوجيا الحديثة لتحسين جودة الصادرات الليبية؟

1-1-4 ماذا قدمت الدولة الليبية من قوانين وتشريعات تحمي المستثمر الأجنبي والمحلي وتحفظ حقوقهم مستقبلا؟

1-2 هدف الدراسة:

1-2-1 وضع إطار نظري شامل يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته في نقل التكنولوجيا الحديثة لتطوير الصناعات المستهدفة للتصدير ومعرفة الصعوبات والتحديات التي تواجه الدولة الليبية في استقطاب المستثمر الاجنبي.

1-2-2 معرفة العراقيل التي تفرضها الدولة الليبية أمام المستثمر الاجنبي.

1-2-3 عرض واقع المستثمر الأجنبي وكفاءة استثماراته بما يخص نقل التكنولوجيا الحديثة.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3-1 فرضيات الدراسة:

1H: أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في تعزيز النمو الاقتصادي للدولة المضيفة –ليبيا- من وجهة نظر عينة البحث.

2H: أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر ايجابًا على جودة الصادرات المحلية للدولة المضيفة –ليبيا- من وجهة نظر عينة البحث.

3H: أن العراقيل في الدولة المضيفة –ليبيا- تحد من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر عينة البحث.

2- الجانب النظري للدراسة:

2-1 الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) "Foreign Direct Investment"

اتفقت العديد من الدراسات النظرية السابقة من بينها دراسة (برجي وبوعشة،2015: ص1) ودراسة (Abushhewa and Zarook,2016; p4) أن ظهور مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بمفهومه الحديث كان خلال القرن العشرين، لكن بالنسبة لمتتبع تاريخ الحضارات القديمة -وفي مراحلها المختلفة- يجد العديد من أوجه ومجالات النشاطات الاقتصادية التي تمت على المستوى الدولي -أي خارج حدود الدولة الواحدة- ، وفي وقتنا الحاضر تسارعت وتيرة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وبرزت أهميته في مدى المساهمة في خلق الفرص الاستثمارية، ومدى مرونته من خلال الأزمات المالية والاقتصادية وكذلك تحرير التجارة الخارجية والتسارع التقني الذي لم يسبق له مثيل أمام تراجع مصادر التمويل الأخرى مثل القروض والإعانات.

استنادًا إلى ما سبق، فقد تم تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من عدة زوايا مختلفة تختلف في الدباجة وتتفق في المضمون وتطرق موقع (OECDiLbrary,2022: https://www.bing.com) إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "كل شخص طبيعي أو كل مؤسسة عمومية أو خاصة، أو هو كل مجموعة أشخاص طبيعيين مرتبطين مع بعضهم، أو هو كل مجموعة مؤسسات يملكون مؤسسة أو لا يملكون شخصية معنوية يُعد استثمارا أجنبيًا مباشرا إذا كان يملك مؤسسة استثمارية بمعنى فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي" من زاوية أخرى، يرى صندوق النقد الدولي الـــ (FDI) "على أنه يكون مباشرًا بحيث يمتلك المستثمر 10 % أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة. لهـــــ.

ومن خلال القراءة للتعريفات المختلفة لـ (FDI) يرى الباحثان أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو "قيام مستثمر باستثمار أمواله خارج حدود بلده الأصلي سعيًا منه لإنشاء وحدة اقتصادية أو مالية في بلد آخر يكون هو الممول والمؤثر على القرار، بُغية الاستمرار والاستثمار لأطول وقت ممكن". وتماشيًا مع ما تم ذكره، فهذه الدراسة تُبقي فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر مرهون بالفوائد التي ستجنيها الدولة المضيفة من توطين التكنولوجيا والخبرة الحديثة في تحسين المنتج ليكون مؤهل قوي للتصدير إلى الأسواق العالمية.

ولعله من المفيد أن نبين حقيقة مفادها أن ليبيا حققت قفزة مهمة نحو النمو الاقتصادي خلال العقد الأول من الألفية الجديدة نتيجة للانفتاح الكبير على دول العالم المؤثرة، كما يوجد العديد من الباحثين المهتمين بدراسة ظاهرة النمو الاقتصادي في ليبيا وأكدوا بدورهم أنها نتيجة طبيعية لانفتاح الدولة على العالم وطي صفحات الخلافات السياسية مع بعض الدول المؤثرة بالعالم ورفع العقوبات الاقتصادية عام 2003 وفقا لما وصفته دراسة(Abushhewa and Zarook,2016: P12)، وأكدت العديد من الدراسات العربية والأجنبية أن النفط ومشتقاته ساهم بالنسبة الأكبر في النمو الاقتصادي للدولة الليبية بنسبة 97% من الاجمالي (Otman and Karlberg, 2007;P 32 Oxford, 2008;18) ولابد من الإشارة إلى أن ليبيا يمكن أن تكون الأولى افريقيًا على صعيد الاستقطاب الأجنبي للاستثمار المباشر، نظرًا لما تتمتع به من موقع استراتيجي ومساحة شاسعة وانفتاحها على العالم وفقا لـ (UNCTAD database,2010).

وتأسيسًا على ذلك، الاستثمار الأجنبي المباشر بإمكانه تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق التوسع في الإنتاج وتوطين التكنولوجيا الحديثة للدولة المضيفة، والتطوير من جودة المنتج الذي من الممكن أن يكون هدفًا للتصدير ما يزيد من النمو الاقتصادي على المدى البعيد، كما أن هناك اعتقاد شائع بين الاقتصاديين

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والمهتمين بالشأن الاقتصادي والمالي بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز من النمو الاقتصادي (Bhavan et al., 2011: P9, Chiwira and Kambeu 2016:P8) ونافلة القول تتلخص في أن الاستثمار الأجنبي يوثر بشكل كبير على سرعة النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج وتكوين رأسمال والنمو السكاني والتقدم التكنولوجي (Abushhewa and Zarook,2016:P5).

2-2 الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على النمو الاقتصادي:

اتفقت دراسة (احسين،2014: ص11) ودراسة (Gheribi, E., & Voytovych, N. 2018:P 551-576)على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو الاقتصادي "Economic Growth" للبلدان التي تمر بمراحل انتقالية والتنمية بطريقة مباشرة بالمساهمة في تكوين رأس المال الكلي بطريقة غير مباشرة من خلال قنوات تشكل مؤثرات خارجية متعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر. وتعمقت دراسة (احسين، 2014) في الرأي مفاده أن التأثير المباشر على النمو لا يفاضل الاستثمار على الانواع الأخرى من الاستثمار ولا يبرر لنفسه الحوافز المكلفة لجذبه دون أن يوفر الحوافز المماثلة لمحافظ الاستثمار الأجنبية والاستثمار المحلي المباشر. لكن دراسة (Ramzan, 2013) لها رأي مخالف وابقت الجدل حول التأثير المباشر على اجزاء مختلفة من الاقتصاد في الدولة المضيفة وتبعاً لذلك يحفز النمو الاقتصادي.

كما أيدت دراسة (Abushhewa and Zarook,2016: P22) هذا الطرح وأكدت بدورها أن الاستثمار الأجنبي يساهم مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي من خلال قدرته على تكوين رأسمال والرفع من عدد الوظائف وتشجيع التكنولوجيا الحديثة للدخول للسوق المحلي وامتداد الإدارة داخل الدولة المضيفة. الاستثمار الأجنبي باستطاعته المساهمة في التطوير الاقتصادي للدولة، وأيضًا مقدرته على تحويل الأرباح والضرائب عبر الحدود من خلال التسعير التحويل الهندسي، وتضيف دراسة (Galen,2009: P 1-6) أن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر لديها المقدرة على التحكم في الموارد الوطنية للدولة المضيفة. وبالتأكيد على نقطة مفادها أن الاستثمار الأجنبي يشجع على النمو الاقتصادي من خلال الرفع من فاعلية الإنتاج ونشر التكنولوجيا في الدولة المضيفة وفق ما تناولته دراسة (Ludoson, 2012: P121). دراسة (Salem,2011: P212-229) اوضحت أكثر أن الاستثمار المباشر هي قناة مهمة لتحويل التكنولوجيا إلى ليبيا ومصر خلال سنوات 2000-2008. وبنفس الصدد، دراسة (Jimoh et al., 2012;p19) التي أُجريت في نيجيريا؛ الباحثون وجدوا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لديه علاقة طويلة الأمد مع زيادة الناتج في النمو الاقتصادي للدولة؛ دراسة (Ramzan,2013; p2)أكدت بدورها أن الاستثمار الأجنبي المباشر لديه التأثير الإيجابي على زيادة الرأسمال المحلي، ونقل المهارات المدربة والتكنولوجيا الحديثة.

3-2 تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تدعيم التجارة الخارجية:

وحيث من الثابت أن العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتدعيم التجارة الخارجية هي علاقة طردية تصب في مصلحة النمو الاقتصادي للدولة المضيفة وفق ما اتفقت عليه دراسة (Seridharan et al.,2009, Ramzan,2003,Ray,2012, Abushhewa and Zarook,2016).

وتماشيًا مع ما تم ذكره، فإن الهدف الأساسي للمستثمر الأجنبي هو البيع وتعزيز المنتجات الوطنية في البلد المضيف من خلال تصدير تلك المنتجات إلى الأسواق العالمية وبالتالي تصبح سهلة الوصول لتلك الأسواق عبر فروع الشركات الأجنبية في أسواق أجنبية أخرى. وبنفس القول ففي دراسة (Anwar and Nguyen,2011: P23) اتفقت مع الدراسة الأولى بقولها أيضاً أن المستثمر الأجنبي يلعب دول فعال في تعزيز المنتج المحلي وبالتالي زيادة المنافسة الدولية لتمكينها من الوصول إلى معايير المنظمة التجارة العالمية، ونتائج دراسة (Newman,et al 2015:P32) أوضحت أن هناك مكاسب في الإنتاجية مرتبطة بالروابط المباشرة بين الشريك الأجنبي والشريك المحلي على طول سلسة التوريد التي لا تستحوذ عليها مقاييس الانتشار الشائعة الاستخدام، ويتضمن ذلك أدلة على تحقيق مكاسب في الإنتاجية من خلال الروابط الامامية للشركات المحلية التي تتلقى بدورها مدخلات من الشريك الأجنبي؛ وبالتحول إلى دراسة (لعلمي وزعفران، بدون سنة: ص23) التي أعطت تفرقة بين مسألتين في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير وهما:

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2-3-1 الأثر المباشر: بقولها إنها تتمثل في زيادة القدرات التصديرية لفروع الشركات متعددة الجنسية إلى الأسواق الخارجية، ونظرا لما تتمتع به من إمكانيات تؤهلها لإجراء العمليات التصنيعية على المواد الأولية، وإبرام عقود التصدير للخارج، بالإضافة إلى مهاراتها التسويقية، وبالتالي ترقية الصادرات.

2-3-2 الأثر غير المباشر: ينشأ نتيجةً لتوفر مجموعة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للشركات متعددة الجنسية، وذلك من خلال:

- نقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج التصديري إلى الشركات المحلية، وبالشكل الذي يؤدي إلى تغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج.
- نقل المهارات المهنية إلى الدول المضيفة.
- استفادة الشركات المحلية خاصة في إطار المشروعات المشتركة في حلقات الاتصال التي تملكها الشركات متعددة الجنسية في الأسواق الخارجية.

أما عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدول المضيفة، دراسة (العذاري، 2009: ص6) توقعت أن تنخفض خاصة بالنسبة للمنتجات النهائية، وذلك نتيجة انتاجها من قِبل فروع الشركات متعددة الجنسية، أما الواردات من السلع الوطنية يتوقع زيادتها خاصة في حال عدم توفرها داخل أسواق الدول المضيفة.

2-4 تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدولة الليبية:

ويبقى التساؤل المطروح في هذه الورقة، ماذا قدمت الدولة الليبية الحديثة من إصلاحات وسياسات وحوافز لجذب المستثمر الأجنبي؟ بالرغم من وجود مشاكل كبيرة كانت المعرقل لجذب الاستثمارات! وفق ما أكدته دراسة (الفارسي والشحومي،2006: ص8) بقولها أن بعض العوامل غير الاقتصادية لعبت دورا مهما في عرقلة تدفق المستثمرين الأجانب، وتأتي في مقدمتها التعقيدات الإدارية ومشاكل تظهر عند المستويات الدنيا من الهيكل الإداري التي بدورها أدت إلى الرفع من تكلفة الاستثمار بالنسبة للمستثمرين الأجانب مما انعكس سلبًا على حجم استثماراتهم؛ ولكن بالذهاب للموقع الإليكتروني لهيئة تشجيع الاستثمار الليبي (2022) حيث وجدت الدراسة الحالية متنفسا للعليل، في أن الدولة الليبية تقدم حوافز مشجعة لجذب المستثمر منها أحقيته في تملك الأرض على سبيل الانتفاع، كما له أن يمتلك ويستأجر العقارات اللازمة لإقامة أو تشغيل المشروع، بالإضافة أنه لا يجوز تأميم المشروع أو نزع ملكيته من المستثمر أو الاستيلاء عليه أو مصادرته أو فرض الحراسة أو التحفظ أو التجميد أو إخضاعه لإجراءات لها نفس التأثير، إلا بقانون أو بحكم قضائي وفي مقابل تعويض فوري وعادل وبشرط أن تتخذ هذه الإجراءات بصورة غير تمييزية، ويحتسب التعويض على أساس القيمة السوقية العادلة عند اتخاذ الإجراء ويسمح بتحويل قيمة التعويض بالعملات القابلة للتحويل في فترة لا تتجاوز سنة بأسعار الصرف السائد عند التحويل وغيرها من الحوافز الأخرى؛ ولكن تبقى العراقيل الإدارية وانتشار البيروقراطية والفساد الممنهج العائق الأهم لعملية الاستقطاب.

ولا مناص من القول إن الاستثمار الأجنبي المباشر يحتاج الكثير والكثير ليستقر في بلد غير بلده، دراسة (Louise, G. M. 2009; P18) أكدت بقولها أن الاستثمار الأجنبي المباشر لديه قنوات عديدة لنقل التكنلوجيا للدول النامية، لكن ليس كل الدول النامية باستطاعتها استقطاب تلك الاستثمارات لعدة أسباب، اكثرها تتركز في استراتيجية الشركات وسياسة الدولة المضيفة وأيضًا الاقتصاد الكلي والبيئة الاقتصادية تلعب الدور المهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الحصول على الفوائد الكاملة من تلك الاستثمارات؛ ووفقا لتقرير جديد للبنك الدولي (2021) يوضح بالتفصيل، كيف سيظل مسار البلد نحو التعافي الاقتصادي مرتبطًا بالبيئة الأمنية والسياسية ومن شأنه تنفيذ الإصلاحات العاجلة التي تعزز احتمالات التوصل إلى حل ناجح ومن ثم التعافي، ويواجه الاقتصاد الليبي تحديات كبيرة من ضمنها: الاضطرابات المتكررة في قطاع النفط والغاز، وانقسام مؤسسات الدولة، والصراع السياسي والعسكري الجاري، وهذا تحدي كبير لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن تلك التحديات ما يلي:

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2-4-1 ظاهرة الاقتصاد الخفي في الدولة الليبية:

الاقتصاد الخفي "The Hidden Economy" يُعد من الاقتصاديات الخطيرة والمنهكة للدولة، ويساهم في عرقلة المشاريع الاستثمارية والتنموية ولا يشجع على استقطاب المستثمر الخارجي، نظرا لوجود عدة عوامل ساهمت في نمو الاقتصاد الخفي والذي تتحمل مسؤوليته الدولة، وقد عرف هذه الظاهرة جوثمان على أنه "الجزء من الناتج القومي الاجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حسابات الناتج القومي الاجمالي ولكنه لسبب أو لآخر لم يدخل ضمن تلك الحسابات".

وهناك عدة محفزات لظهور هذه الظاهرة في الدولة الليبية منها: نشوء ظاهرة الاقتصاد الخفي، وعلى الرغم من اختلاف هذه العوامل من دولة إلى أخرى، إلا أن الاختلالات الهيكلية التي تصيب الاقتصاد الوطني، وتفشي ظاهرة البيروقراطية وتعقد الاجراءات الإدارية بهيمنة القطاع العام على مجريات النشاط الاقتصادي، فضلا على ضعف الهيكل الضريبي وارتفاع مستوى الضرائب، والدولة الليبية ليست بمعزل عن هذه المحفزات، وانتشر الاقتصاد الخفي وزاد تغوله في السنوات الاخيرة، وضرورة ايجاد معادلة اقتصادية صحيحة لعلاج هذه المشكلة من خلال تعديل في بعض القوانين المتعلق بالضرائب والهيكل العام للاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص على الانخراط في اقتصاد الدولة، وهذه البيئة ستكون طاردة للمستثمر الأجنبي دون أدنى شك.

2-4-2 المعايير المحاسبية الدولية وسوق الأوراق المالية:

ولا يفوتنا أن ننوه إلى جانب هذه التحديات هناك تحديات مالية وفنية أخرى معرقلة لاستقطاب المستثمر الأجنبي، وهي معضلة المعايير المحاسبية الدولية "The International Accounting Standards"، ولا بد من التأكيد على أن العالم الاخر وأيضًا دول كثيرة من الدول النامية اصبحت تتعامل مع المعايير المحاسبية الدولية(IAS) ومعايير التقارير الدولية(IFRS) ومعتمدة في اكثر من 150 دولة، كما بينت ذلك دراسة (Ban Galboun,202; p19)، ومن الطبيعي بمكان أن الشريك الأجنبي ستكون دفاتره وتعاملاته وأساليبه وثقافته المالية مجهزة وفقا للمعايير المحاسبية المذكورة، وعلى المستوى النظري في الدولة الليبية، لازالت المعايير المحلية التقليدية مستخدمة بشكل كبير في الكثير من المعاملات المالية، ولا يوجد للمعايير المحاسبية الدولية مكان في الاقتصاد الليبي، مع العلم بوجود عدة معايير تعالج الاستثمارات الخارجية في إشارة للاستثمار الأجنبي المباشر، فهنا ستسبب عملية الترجمة زيادة في التكلفة والجهد وعدد الموظفين وغيرها؛ الجدير بالذكر بأنه كان هناك جهود حديثة لتفعيل تلك المعايير في الدولة الليبية من خلال دليل خاص أُطلق عليه المعايير المحاسبية الليبية وهي مستنسخة من المعايير المحاسبية الدولية، ولا زالت حبيسة الأدراج إلى يومنا هذا وفق رؤية (بن غلبون، 2021) في ندوة عن المعايير المحاسبة الدولية.

وناهيك عن ذلك، دراسة (الفارسي والشحومي، 2006:ص7) تؤكد أن عدم وجود سوق للأوراق المالية متطور في ليبيا يُعد من العوامل التي تعيق عملية جذب الاستثمارات الأجنبية، ذلك أن وجود سوق للأوراق المالية مرتبط بالأسواق العالمية من خلال شبكة من المعلومات من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التدفقات المالية للعملية الاستثمارية، واللغة المالية للمستثمر الأجنبي هي الأسهم والسندات وغيرها من المصطلحات والمشتقات المالية المعمول بها في الاقتصادات المتقدمة.

2-4-3 السجلات السيادية والمشاكل المصاحبة لها:

تلعب السجلات السيادية"Sovereign Registries " الدور الهام في بناء اقتصاد الحر للدولة وحافز مهم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لما لها من تأثير على الحياة الاقتصادية فيما إذا كانت منظمة ومرتبة وتدخل فيها التكنلوجيا الحديثة وبها تنظيم اليكتروني متطور ومربوط بمنظومة عالية السرعة، هذه السجلات ما يبحث عنها المستثمر الأجنبي، ومن اهم تلك السجلات السيادية متمثلة في الاتي:

2-4-3-1 السجل العقاري:

بطبيعة الحال تُعد السجلات العقارية من الأمور السيادية المهمة للغاية لكل دولة، وهي ذات أهمية بالغة للمستثمر الاجنبي، إذ تُعتبر بمثابة الهوية الشخصية المعرّفة للعقار، والسجل العقاري الذي يُبيّن ما عليه من حقوق وإشارات (كحق الرهن، حق منع التصرف، وغيرهما)، ولها دور بارز في الحفاظ على الحقوق

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

العينية العقارية من الضياع والسرقة، كما يدل النشاط العقاري التجاري على تعافي البلاد، ومضيَ عجلة الازدهار الاقتصادي والعمراني فيها.

ولابد من التأكيد على أن الدولة الليبية مرت بظروف سيئة في العشر سنوات الاخير من انتهاكات للمواطنين في تمليك الاراضي التابعة للدولة وأُقفلت أبواب السجل العقاري بالفترة المذكورة أمام الجميع، واصبح العقار شرعيته مقيدة فقط بالموجود ما قبل 2013، أبسط مثال؛ في بلدية بنغازي تم تحديد القيمة المادية للعقار خارج المخطط بقيمة 30 مليار دينار وذلك بسبب خلل إداري في السجل العقاري؛ واستخلاصا لما سبق، إذا ما تم تضمين هذه الأراضي ودونت بالسجل العقاري، ستكون لها قيمة مادية مضافًا إليها القيمة الائتمانية والتي ستخصص لها قروض ائتمانية بالمصارف، والتي سيسمح باستثمارها من قبل المستثمر الأجنبي والمحلي على حد سواء في عدة صناعات وشركات. (محمد الصافي، 2022)

2-3-4-2 السجل التجاري:

ومن زاوية أخرى يُعد السجل التجاري من أحد أهم اليات المتبعة من الدولة لتنظيم حركة التجارة الداخلية، وتقيد البيانات الخاصة بكل تاجر ويتم ذلك من خلال تخصيص صفحة أو مكان لكل تاجر على حدة، ويتم تسجيل نشاط كل تاجر وما يحدث من تغيرات على نشاطه، ويأتي الغرض من وجوده هو توفير أكبر كم من المعلومات عن الباعة والتجار بمختلف حجم أنشطتهم الخاصة بهم سواء لأفراد أو مؤسسات كبيرة، ويتم استخراجه من الغرف التجارية المتواجدة في البلديات التابع لها نشاطه، أو مكاتب السجلات التجارية، والمستثمر الاجنبي سيكون أيضا مسجل من ضمن تلك السجلات.

ولا مناص من القول أن السجل التجاري غير مفعل في الدولة الليبية لسنوات طويلة مضت، ومميزات تفعيله توفير الأجور وزيادتها وتحصيل الضرائب والدمغة وغيرها من المميزات الأخرى؛ ولا خلاف على أن الاقتصاد الليبي يحكمه اقتصاد الظل، وأصبحت الانشطة التجارية وغيرها تُفتح دون حسيب أو رقيب، وزادت معه العشوائية في افتتاح المزيد من المحال وغيرها من المراكز التجارية، فأصبح الاقتصاد مُهدد بالغرق في العشوائية التي تضيق الخناق على الاقتصاد الوطني؛ ومن مميزات الأخرى للسجل التجاري هو تضمين العاملين بتلك المحال وغيرها من الشركات الخاصة والمراكز التسويقية، وبالتالي ستنخفض نسبة البطالة بعد ربط السجل التجاري مع منظومة وزارة العمل؛ مما لاشك فيه أثناء تصريح الدولة بأن نسبة البطالة وصلت لنسبة محددة، فهذه النسبة لن تكون حقيقية وستكون أقل في حال تفعيل السجل التجاري متضمنة العاملين فيه من ضمن الموظفين وخلق فرص تشغيلية أخرى وربط هذا السجل مع وزارة العمل والاقتصاد؛ كما أن السجل التجاري مهمته ترتيب أمور الناس والقطاع الخاص ليس بالضرورة أن يكون خارجي لربما يكون محلي يساهم في الاستثمار مع الدولة الليبية.

3-3-4-2 السجل المدني:

يجب الأخذ في الحسبان أن هذا السجل له أهمية بالغة في تنظيم شؤون الدولة المدنية، ويقدم معلومات شخصية عن كل مواطن مرفق برقمه الوطني وتحديد وضعه العائلي والمكاني والميلادي، من المهم بمكان أن نتذكر بأن الاقتصاد الليبي هو اقتصاد ريعي بامتياز، ويعتمد اعتماد كبير على النفط، ولمحاولة نقل هذا الاقتصاد إلى اقتصاد حر يتماشى مع الواقع، ستدفع الدولة الليبية ضريبة باهظة، متمثلة في التضخم والبطالة وانهيار العملة وغيرها من الأعراض السلبية الأخرى؛ لتفادي هذه المشاكل وغيرها، يجب العمل على الارتقاء بالسجل المدني والحماية الاجتماعية في الدولة الليبية، وهو برنامج اجتماعي يحمي الافراد من التضخم والبطالة ويساهم في تحسين دخولهم، خصوصا أصحاب الدخل المحدود، ومشكلة خصخصة القطاع العام للخاص الامر الذي يقضي بتسريحهم من العمل لاعتبارات مالية واقتصادية للقطاع الخاص، تفعيل هذه المنحة لن تكون لأصحاب الاملاك والعقارات وغيرها، بل سيكون لأصحاب الدخل المحدود فقط في الضمان والتضامن الاجتماعي، بحيث أن السجل المدني يلغي الدعم الشامل ويخصص الدعم للفئات المستحقة، ويمكن الوصول إلى هذه الفئة عن طريق السجل المدني المعتمد وربطه مع السجل العقاري والتجاري وبيان المعلومات عن كل مواطن مقيد بهذه السجلات، وعليه هذا مشجع حقيقي لاستقطاب المستثمر الخارجي.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4-4-2 الحوكمة المؤسسية في الدولة الليبية:

وبما لا يدع مجالا للشك أن الحوكمة المؤسسية "Corporate Governance" تلعب الدور الفاعل في التنمية المستدامة واصلاح المؤسسات المالية في الدول، وتساهم مساهمة كبيرة في خلق فرص التكافؤ والشفافية والافصاح في عرض البيانات المالية وغير المالية؛ ويلاحظ من خلال القراءة الأولية للدراسات المتعلقة بالحوكمة المؤسسية في الدولة الليبية، أوضحت جميعها وبنسب متفاوتة أن هذا المصطلح لايزال حديث الساعة والعمل به ضعيف جدًا في أروقة مؤسسات الدولة الليبية الاقتصادية والصناعية والخدمية والمالية، ووفقا لدراسة (الشحومي وبن غلبون 2021: ص5) و(الجهاني، 2012:ص12) و(Iswaissi, H., & Falahati, K. 2017: p14) اتفقوا جميعهم أن المصارف الليبية وقطاعات الدولة الأخرى لا تتبع معايير الحوكمة الرشيدة وهناك غياب للقوانين واللوائح التي تُحصن فعاليتها، وناهيك عن ذلك أن الاقتصاد في الدولة الليبية يعمل في بيئة غير فاعلة وغير مستقرة نظرًا لغياب الاليات المنظمة بالمصارف والقواعد والضوابط من الجهات الرقابية سواء المصرف المركزي أو هيئة الرقابة على سوق المال والتي تضمن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة تراقبه، وأيضًا غياب دور المنوط بالمصرف المركزي في تفعيل دليل الحوكمة الصادر منذ سنة 2010، وأيضًا غياب الدولة ساهم في غياب الحوكمة المؤسسية بباقي القطاعات الأخرى وزاد من الفساد Corruption وغيرها من أشكال الفساد الأخرى وهذا من شأنه أن يضعف من فعالية مساهمة القطاع المصرفي في برامج التنمية المستدامة حيث أن عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب دون قيد أو شرط تفعيل الحوكمة بأقصى درجاتها لضمان استقرار أعمال المستثمر الأجنبي بشكل الامثل وانسياب العمل بشكل أسرع وبشفافية عالية.

وتضيف دراسة (الفارسي والشحومي،2006: ص11) أن حجم الاستمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى قطاعات الدولة لا تزال ضعيفة وشحيحة، وربطت نفس الدراسة هذه المسألة بالبيئة الاستثمارية المكبلة بأعباء التنظيمات الإدارية والبيروقراطية المعقدة، فالخصخصة أشبه بخطوات الحلزون، ونوعية البنية التحتية غير مناسبة بما فيه الكفاية، كما لايزال السوق المالي بحاجة إلى الكثير من التطوير وتدريب كوادره.

3-الجانب العملي للدراسة:

3-1 منهجية الدراسة:

انطلاقًا من مقصد الأساسي للدراسة المبني على التعرف على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا والتطوير من التجارة الخارجية، فإن المنهج المتبع في هذه الورقة هو المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام استبانة واستهدف فيها عدد من المختصين والاقتصاديين والأكاديميين بالجامعات الليبية وأصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة بمدينة بني وليد وطرابلس.

3-2 تحليل النتائج:

تم تقسيم الاستبيان إلى عدة محاور أساسية، المحور الأول معلومات شخصية عن المشاركين، والمحور الثاني حول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، والمحور الثالث يتعلق بتأثير تكنولوجية الاستثمار الأجنبي المباشر على جودة الصادرات المحلية، والمحور الرابع عن التحديات وعراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الليبية والاستفادة من تطور التكنولوجي في الدولة، وتم دعم الاستبيان بعدد (12) مقابلة شخصية مع عدد من المختصين والاقتصاديين والأكاديميين بالجامعات الليبية وأصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة بمدينة بني وليد وطرابلس وأيضًا موظفين كبار بمصرف شمال افريقيا بطرابلس في النصف الاخير من شهر اغسطس، وتم توزيع (120) صحيفة استبيان الكترونية وورقية وكانت (89) صحيفة استبيان صالحة للتحليل والبقية تم اعدامها لعدم جدواها، وأخيرًا تم استخدام البرامج الإحصائية للتحليل.

وفقًا للتحليل الذي اجرته الورقة لتحليل اختبار مصداقية الاستبيان، تبين أن النتيجة 0.817 مقبولة جدًا في العلوم الانسانية، وباعتبار أن الثبات هو الجذر التربيعي لمعامل الصدق وهو 0.903. ووفقا لذلك يمكن القول إن أداة جمع البيانات صادقة وثابتة ويمكن الاعتماد عليها في التحليل.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول 1: نتائج اختبار الفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)

Result	Reliability Statistics	
Acceptable Questionnaire	Cronbach's Alpha	N of Items
	.765	17 Q

3-3 تحليل أسئلة الدراسة:

المشاركين بالاستبيان بلغت نسبة الذكور منهم (89.8%) ومشاركة الاناث بنسبة (20.2%) وهو ما يعطي مشاركة فاعلة من كلا الجنسين بهذا الاستبيان.

أما بالنسبة لبيان العمل فكانت متنوعة حيث شكل العاملين في القطاع العام نسبة مهمة بلغت (64.0%) ويليها العمل القطاع الخاص بنسبة (36%) على التوالي.

وبالذهاب لسنوات الخبرة لدى المستجيبين، وجدت الدراسة أن النسب متقاربة في سنوات الخبرة وحظيت سنوات من 6 إلى 10 سنوات النسبة الأكبر وتليها السنوات التي اقل من 5 سنوات النسبة التالية وهذه السنوات من الخبرة تزيد من وعي المستجيب للإجابة؛ والشكل رقم (1) يوضح ما سبق بيانيا:

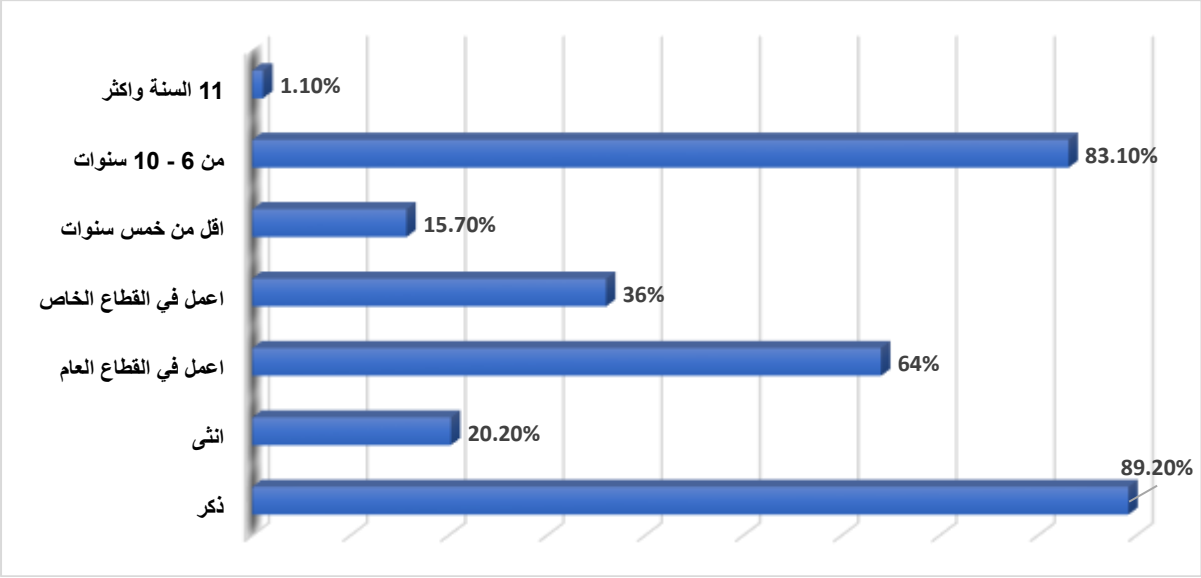

الشكل رقم (1) يوضح المعلومات الديمغرافية للمستجيبين.

3-3-1 الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

نتائج الجزء الاول من الاستبيان حول الاستثمار الأجنبي المباشر وارتباطه بالنمو الاقتصادي للدولة الليبية، وبالنظر للمستجيبين للاستبيان، يعتقد الكثير منهم أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم مساهمة كبيرة في الرفع من النمو الاقتصادي للدولة المضيفة، ودعم هذا الرأي بعض المسؤولين بالقطاعات بالدول الليبية وذلك بالمقابلات الشخصية، وأكدوا بدورهم أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب الدور المهم في الرفع من جودة الصادرات وتحفيز الاقتصاد.

وبالنظر للأرقام الواردة بالجدول رقم (2) نجد أن الاحصاءات الوصفية لاستجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بالمحور الأول والتي تدعم الإجابة بالموافقة؛ وبذلك أن أفراد العينة يوافقون بنسبة عالية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز من التنمية الاقتصادية ويعمل على توطين التكنلوجيا لتحسين التجارة الخارجية، وبالإضافة إلى ذلك فإنه باستطاعته تغيير الواقع ومشجع حقيقي للنمو من خلال الرفع من فعالية الإنتاج، وهذا ما يتوافق مع العديد من الدراسات السابقة منها دراسة (Abushhewa and Zarook,2016) وأكدت أن الاستثمار الأجنبي يساهم مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي من خلال قدرته على تكوين رأسمال والرفع من عدد الوظائف وتشجيع التكنولوجيا الحديثة للدخول للسوق المحلي وامتداد الإدارة داخل الدولة المضيفة.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول2: نتائج البُعد الاول (الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي)

السـؤال		غير موافق تمامًا	غير موافـق	محايـد	موافق	موافق تمامًا	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز من التنمية وتوطين التكنلوجيا لتحسين التجارة الخارجية؟	ت	0	0	1	11	77	4.85	0.386	موافق تمامًا
	%	%0	%0	1.1%	12.4%	86.5%			
الاستثمار الأجنبي يؤثر بشكل كبير على سرعة النمو الاقتصادي من خلال زيادة الانتاج وتكوين رأسمال والنمو السكاني والتقدم التكنلوجي؟	ت	0	1	1	33	54	4.57	0.582	موافق تمامًا
	%	%0	%2.2	%0	37.1%	58.7%			
الاستثمار الأجنبي المباشر باستطاعته تغيير الواقع الاقتصادي للدولة المضيفة؟	ت	0	2	0	74	13	4.10	0.478	موافق
	%	0%	2.2%	0%	83.1%	14.6%			
الاستثمار الأجنبي المباشر يشجع على النمو الاقتصادي من خلال الرفع من فعالية الإنتاج ونشر التكنلوجيا لدى الدولة المضيفة؟	ت	0	0	2	0	0	4.12	0.394	موافق
	%	%0	%0	%2.2	0%	0%			
الاستثمار الأجنبي المباشر لديه علاقة طويلة الأمد مع زيادة الناتج في النمو الاقتصادي للدولة؟	ت	0	1	5	70	13	4.07	0.495	موافق
	%	%0	1.1%	5.6%	78.7%	14.6%			
الاستثمار الأجنبي المباشر لديه التأثير الإيجابي على زيادة الرأسمال المحلي، ونقل المهارات المدرة والتكنلوجيا الحديثة؟	ت	0	2	4	75	8	4.00	0.477	موافق
	%	%0	2.2%	4.5%	84.3%	9%			
المتوسط الحسابي العام= 4.2865				الانحراف المعياري العام=0.31681					موافق

ت = تكرار، % = نسبة التكرارات، نسبة الموافقة= %موافق بشدة+ %موافق

2-3-3 تأثير تكنولوجية الاستثمار الأجنبي المباشر على جودة الصادرات المحلية.

على المستوى النظري، تلعب تكنولوجية المستثمر الأجنبي الدور الهام والحاسم في عمليات التحسين من جودة المنتجات والتي ستكون مرشحة بقوة للتصدير وخصوصًا إذا كان لدى المستثمر فروع في دول أخرى، وبالنظر إلى الجدول (3) الذي يوضح مدى الموافقة لعينة الدراسة على تأثير تكنولوجية الاستثمار الأجنبي المباشر على جودة الصادرات المحلية وقد اشتمل هذا المحور على أربعة أسئلة وكانت أعلى نسبة

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

موافقة على السؤال الثالث حيث كانت91% بمتوسط حسابي 4.15، وهو ما معناه أن 91% من عينة الدراسة يرون أن تكنلوجية المستثمر الاجنبي تلعب الدول الفاعل في تحسين وتطوير المنتج المحلي من خلال الزيادة من المنافسة الدولية، من ناحية أخرى كانت نسبة الموافقة للسؤال الأول القائل جودة المنتج الذي من الممكن أن يكون هدفًا للتصدير يُعزز من النمو الاقتصاد هي الأقل حيث كانت 61% وبمتوسط حسابي 3.98 وهو الأقل بين متوسطات فقرات هذا المحور وبالنظر للإجابات الداعمة بالمقابلات الفردية دعموا هذه النسبة بقولهم أن المنتج ذات جودة عالية سيحظى بثقة المستهلكين من مختلف العالم، وبالتالي سيزداد الطلب عليه وستزداد عملية التصدير ومنها سيعود بالنفع على النمو الاقتصادي.

جدول 3: نتائج البُعد الثاني (تأثير تكنولوجية الاستثمار الأجنبي المباشر على جودة الصادرات المحلية)

السـؤال		غير موافق تمامًا	غير موافـق	محايـد	موافق	موافق تمامًا	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
جودة المنتج المرشح ليكون هدفًا للتصدير يعزز من النمو الاقتصادي؟	ت	0	2	59	9	19	3.51	0.854	موافق
	%	%0	2.2%	64.1%	9.8%	21.3%			
الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز من التكنلوجيا المتطورة واقحامها في السوق المحلي بقوة؟	ت	0	3	5	65	16	4.06	0.610	موافق
	%	%0	3.4%	5.6%	70.7%	17.4%			
المستثمر الأجنبي له دور فعال في تحسين وتطوير المنتج المحلي من خلال الزيادة من المنافسة الدولية؟	ت	0	1	3	73	12	4.08	0.458	موافق
	%	%0	1.1%	3.4%	82%	13.5%			
نقل التكنلوجيا الحديثة في مجال الإنتاج التصديري الى الشركات المحلية يساهم في رفع من خصائص التكنلوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج؟	ت	0	2	4	70	13	4.06	0.530	موافق
	%	%0	2.2%	4.3%	78.7%	14.6%			
المتوسط الحسابي العام= 3.9242					الانحراف المعياري العام=0.49773				موافق

ت = تكرار، % = نسبة التكرارات، نسبة الموافقة= %موافق بشدة+ %موافق

3-3-3 تحديات وعراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الليبية.

وبطبيعة الحال فإن الدول التي تمر بفترة مخاض لابد أن تكون فيها عراقيل وموانع قد تكون معرقل في بناءها واستقرارها؛ العديد من الدارسات استقرت في خلاصتها أن الاستثمار الأجنبي المباشر مُرتبط ارتباط كبير باستقرار الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والدولة الليبية تُعد من ضمن تلك الدول وتحدي كبير أمام المستثمرين، ومن خلال الجدول رقم (4) يتضح أن عينة الدراسة جاءت موافقة بشدة على أن التحديات الحالية للدولة الليبية تُعد المعرقل الأساسي لاستقطاب المستثمر الأجنبي وجاءت النسب متفاوتة بين المشاكل المالية والسياسية والأمنية والاقتصادية للدولة الليبية الحالية وتفعيل الحوكمة المؤسسية في

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مفاصل الدولة الليبية حيث كلا السؤالين حظيا بنسبة موافقة 94%، وإعادة تفعيل سوق الأوراق المالية الليبي وتبني المعايير المحاسبية الدولية حظيا بنسبة عالية ومشجعة، من ناحية أخرى كانت نسبة الموافقة للسؤال الأول القائل أن الدولة الليبية تقدم قوانين وتشريعات تحمي المستثمر الأجنبي والمحلي وتحفظ حقوقهم مستقبلا والسابع القائل أن الدولة الليبية حين تتوجه نحو خصخصة قطاعاتها يعزز من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر المستدام هي الأقل حيث كانت 26% وبمتوسط حسابي 4.43 ونسبة 33% ومتوسط حسابي 0.667 على التوالي وهي الأقل بين متوسطات فقرات هذا المحور، وبالنظر للإجابات الداعمة بالمقابلات الفردية، أكد العديد من المسؤولين أن الدولة الليبية الحديثة قدمت التشجيع وسهلت الإجراءات مقارنة بالماضي وأيضاً يرون أن برنامج الدولة نحو الخصخصة سيتيح المجال للمستثمر الأجنبي أن يتقدم بكل أريحية وبالتالي القوانين والتشريعات ستكون مصاحبة للخصخصة.

جدول 4: نتائج البُعد الثالث: (تحديات وعراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الليبية)

السؤال		غير موافق تمامًا	غير موافق	محايد	موافق	موافق تمامًا	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
تقدم الدولة الليبية قوانين وتشريعات تحمي المستثمر الأجنبي والمحلي وتحفظ حقوقهم مستقبلا؟	ت	6	6	70	4	3	2.91	0.717	غير موافق
	%	%6.5	%6.5	%76.1	%4.3	%3.3			
المشاكل المالية والسياسية والأمنية والاقتصادية للدلة الليبية الحالية لا تعزز من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟	ت	0	0	2	69	18	4.18	0.441	موافق
	%	%0	%0	%2.2	%77.5	20.2%			
إعادة تفعيل سوق الأوراق المالية وتدريب كوادره يعزز من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟	ت	5	10	5	64	5	3.61	0.961	موافق
	%	5.6%	11.2%	5.6%	71.9%	5.6%			
تفعيل السجلات السيادية للدولة (العقارية والمجنية والتجارية) تشجع من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟	ت	8	13	6	61	1	3.38	1.050	موافق
	%	%9	14.6%	6.7%	68.5%	1.1%			
تفعيل الحوكمة المؤسسية في مفاصل الدولة الليبية تشجع من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟	ت	2	11	3	66	7	3.73	0.863	موافق
	%	2.2%	12.4%	3.4%	74.2%	%7.9			
تبني المعاير المحاسبية الدولية تشجع من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟	ت	0	5	6	69	9	3.92	0.626	موافق
	%	%0	6.5%	5.6%	77.5%	10.1%			
توجع الدولة نحو الخصخصة تشجع من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟	ت	1	10	65	7	6	3.08	0.711	موافق
	%	1.1%	11.2%	73%	7.9%	6.7%			
المتوسط الحسابي العام= 3.5441				الانحراف المعياري العام=0.34383					موافق

ت = تكرار، % = نسبة التكرارات، نسبة الموافقة= %موافق بشدة+ %موافق

4-3-3 اختبار الفرضيات:

بعد التأكد من صدق وثبات أداة جمع البيانات وهي الاستبيان وأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار كولمجروف- سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov)، ونتيجة لذلك يمكننا استخدام الطرق المعملية لاختبار فرضيات الدراسة والتي من ضمنها اختبار One-Sample T-Test.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول5: نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية	المتغير المستقل	المتغير التابع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة الاحصائية Sig(P-Value)	النتيجة
الأولى	الاستثمار الاجنبي	النمو الاقتصادي	4.2865	0.31681	*0.000	تم قبولها
الثانية	الاستثمار الأجنبي	التكنلوجيا المصاحبة	4.0978	0.6400	*0.000	تم قبولها
الثالثة	الاستثمار الأجنبي	العراقيل في الدولة	3.8323	0.3876	*0.000	تم قبولها

*** ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05**

في ضوء نتائج التحليل الإحصائي، يمكن قبول الفرضية الرئيسة للدراسة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي في الدولة الليبية. فقد أظهرت نتائج اختبار (T) لعينة واحدة أن المتوسطات الحسابية لمحور الاستثمار الأجنبي المباشر جاءت أعلى من الوسط الفرضي للمقياس (3) بفروق معنوية، كما بلغت القيمة الاحتمالية (P-value) مستوى أقل من (0.05)، الأمر الذي يؤدي إلى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.

وتنسجم هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة ((Gheribi & Voytovych, 2018، التي أكدت وجود تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ((Economic Growth، لاسيما في الدول التي تمر بمراحل انتقالية، مثل العراق، وهو ما يعزز مصداقية نتائج هذه الدراسة ويدعم فرضيتها الأساسية.

وبالانتقال إلى الفرضية الثانية، المتعلقة بتأثير تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المتطورة في تعزيز صادرات الدولة وتحسين أدائها الاقتصادي، تُظهر نتائج التحليل الإحصائي قبول هذه الفرضية، حيث جاءت المتوسطات الحسابية مرتفعة، كما اتسم الانحراف المعياري بدرجة مقبولة تعكس تجانس آراء أفراد عينة الدراسة، إضافة إلى تحقق الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية مناسب. ويشير ذلك إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لتكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم الصادرات وتحسين الاقتصاد الوطني، وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة ((Anwar & Nguyen, 2011، التي أكدت أن التكنولوجيا التي يصاحبها المستثمر الأجنبي تلعب دورًا فاعلًا في تعزيز جودة المنتج المحلي ورفع كفاءته، الأمر الذي يسهم في زيادة القدرة التنافسية الدولية للصادرات، ويُمكّن الدول من التكيف مع متطلبات ومعايير منظمة التجارة العالمية

أخيرًا وليس آخرًا، وبالانتقال إلى الفرضية الثالثة، أظهرت نتائج التحليل الإحصائي قبول هذه الفرضية، حيث جاءت النتائج متسقة من حيث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، مع تحقق الدلالة الإحصائية، مما يشير إلى وجود عوائق ذات أثر معنوي تحدّ من استقطاب الاستثمار الأجنبي في الدولة الليبية. وتتمثل هذه العوائق في مجموعة من العوامل، لا سيما غير الاقتصادية منها، التي تؤثر سلبًا في بيئة الاستثمار.

وتتوافق هذه النتائج مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة، من بينها دراسة (الفارسي والشحومي، 2006)، التي أكدت أن بعض العوامل غير الاقتصادية أسهمت بشكل كبير في عرقلة تدفق الاستثمار الأجنبي، وفي مقدمتها التعقيدات الإدارية والمشكلات التي تظهر على المستويات الدنيا من الهيكل الإداري، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وانعكس سلبًا على حجم استثماراتهم وتوجهاتهم الاستثمارية.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4- النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج

1- الاستثمار الأجنبي يساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي للدولة المضيفة من وجهة نظر المبحوثين.
2- الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر بشكل ايجابي على جودة المنتجات المحلية مما يعزز من إمكانية رفع الصادرات للدولة المضيف، وكما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحتاج كثيرًا كي يستقر في بلد غير بلده.
3- لازالت الدولة الليبية غير مستعدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي بإمكانياتها الحالية.
4- الانقسام السياسي والمالي والاقتصادي والاجتماعي لا يشجع على عملية الاستقطاب، وبالإضافة للوضع الأمني الهش للدولة.
5- التعقيدات الإدارية وغياب الحوكمة المؤسسية وعمومية القطاعات بالدولة أيضًا من ضمن العراقيل الحقيقية للمستثمر الأجنبي.
6- التضخم والتذبذب في أسعار صرف العملة الوطنية لا يُشجع على قدوم المستثمرين والمغامرة بأموالهم.
7- الغياب التام للسجلات السيادية ومعايير المحاسبة الدولية وإقفال سوق الأوراق المالي وغيرها من الأمور الفنية الأخرى تُعد من التحديات الكبيرة لدى المستثمر الأجنبي والمحلي.
8- الضمانات التي قدمتها هيئة تشجيع الاستثمار غير كافية مقارنة بدول عربية وخليجية ودول نامية أُخرى.

ثانياً: التوصيات.

1- العمل على توحيد مؤسسات الدولة السياسية والمالية وتفعيل الحوكمة المؤسسية بها.
2- العمل على توحيد المؤسسة الأمنية ودعمها لتوفير الأمن الاستثماري للمستثمر الأجنبي والمحلي.
3- تفعيل السجلات السيادية والمعايير المحاسبية الدولية وإعادة تفعيل سوق الأوراق المالي والذي أصبح من الأهداف المهمة لدى المستثمر الأجنبي.
4- العمل على اصلاح التشريعات والقوانين المحلية المكبلة للاستثمار الأجنبي المباشر.
5- العمل من هيئة تشجيع الاستثمار على تقديم تنازلات أكبر لصالح المستثمر الاجنبي دون الاضرار بمصالح الدولة الليبية.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

6-المراجع العربية والأجنبية:

1. المبروك الجهاني, & افطيطيم سالم. (2012). مدى توافر متطلبات مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية.. طرابلس، ليبيا.
2. الشحومي, سليمان, بن غلبون, & عبدالمنعم. (2021). (تطبيق مبادي المسؤولية المصرفية لتعزيز التنمية المستدامة بالبيئة المصرفية الليبية مدخل مقترح لتطوير نظام الحوكمة المصرفية) المؤتمر الدولي المغاربي الاول لمستجدات التنمية المستدامة المنعقد بتونس بتاريخ 13-16-2021.
3. محمد احمد.(2020). صورة الاقتصاد الليبي في تقرير صندوق النقد الدولي أكتوبر 2020، 21 أكتوبر، 2020. تاريخ الوصول للرابط 2022/6/30 صورة الاقتصاد الليبي في تقرير صندوق النقد الدولي أكتوبر 2020 – مَـــالْ صحيفة الاقتصاد الليبي(maal.ly) .
4. الفارسي محمد عيسى & الشحومي سليمان سالم. (2006). البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، طرابلس. ليبيا.
5. احسين معاوية احمد. (2014). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد والإدارة، م 28 ع2 ، ص ص103 :م 1435 /ه 150 (2014 DOI: 10.4197 / Eco. 28-2.4.–)
6. برجي، نسرين & بوعشة، مبارك. (2012). الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر، مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 31، 2012.
7. لعلمي، فاطمة & زعفران، منصورية. (بدون سنة). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

8. بن غلبون، عبد المنعم. (2021). ندوة حول فرص تبني المعايير المحاسبية الدولية في المنطقة العربية، مصر والسعودية نموذجا، المنظمة الليبية للمحاسبين وطلبة المحاسبة، طرابلس، ليبيا. تاريخ الوصول للرابط 2022/07/30. الرابط: https://fb.watch/eOysreM-aF/.
9. الجهاني، إفطيطيم. 2012. مدى توافر متطلبات مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس،
10. ديوان المحاسبة الليبي. (2020). التقرير السنوي للديوان الليبي للمحاسبة، طرابلس، ليبيا. تاريخ الوصول للرابط https://www.audit.gov.ly/ar/report2020.pdf.2022/6/30
11. هيئة تشجيع الاستثمار الليبية. (2022). الموقع الرسمي للهيئة، تاريخ الوصول للرابط 2022/07/30. الرابط: مجالات الاستثمار | الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة(investinlibya.ly)
12. Abushhewa, A., & Zarook, T. (2016). *The effects of foreign direct investment on economic growth in Libya: A causality analysis*. *Open Science Journal*, *1*(2).
13. Babalola, S. J., Dogon-Daji, S. D. H., & Saka, J. O. (2012). Exports, foreign direct investment and economic growth: An empirical application for Nigeria. *International Journal of Economics and Finance*, *4*(4), 95-105.
14. Ban Galboun, Abdalmenam. (2021). *A Survey of Current Challenges and Opportunities in The Adoption of International Financial Reporting Standards in Egypt. Accounting*, Organization & Economics, Volume 01, Issue 01, 52 – 71.
15. Bhavan, T., Xu, C., & Zhong, C. (2011). Determinants and growth effect of FDI in South Asian economies: Evidence from a panel data analysis. *International Business Research*, *4*(1), 43.
16. Chiwira, O., & Kambeu, E. (2016). *Foreign direct investment and economic growth in Botswana*: A dynamic causality test. *British Journal of Economics, Management & Trade*, *11*(3), 1-8.
17. Gelan, A. (2009). *The monopoly power of multinational enterprises in the service sector of a developing country*. *The Journal of Developing Areas*, 1-29.
18. Iswaissi, H., & Falahati, K. (2017). *Challenges to corporate governance practices: Case study of Libyan commercial banks*. *Corporate Governance and Sustainability Review*, *1*(1), 33-42.
19. Ludoșean, B. M. (2012). *A VAR analysis of the connection between FDI and economic growth in Romania*. *Theoretical and Applied Economics*, *19*(575), 115-130.
20. Otman, W., & Karlberg, E. (2007). The Libyan economy: economic diversification and international repositioning. Springer Science & Business Media.
21. OXFORD 2008. The Report: Libya 2008. London: Oxford Business Group.
22. Ramzan, M. 2013. *The Impact of Foreign Direct investment on Pakistan Economic Growth*. Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, 4, pp, 287-296.
23. Ray, S. (2012). *Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth in India*: A co integration analysis. *Advances in Information Technology and Management*, *2*(1), 187-201.
24. Salem, A. (2011). *An investigation on foreign direct investment and technology transfer comparative study of Libya and Egypt*. *International Review of Business Research Papers*, *7*(2), 212-229.
25. Sheather, S. J. (2009). *A modern approach to regression with R, New York, Springer Publications.*
26. UNCTAD. (2010). *World Investment Report, Investing in a Low-Carbon Economy.* World Investment Report. New York and Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.
27. Louise, G. M. (2009). Technology Transfer Through Foreign Direct Investment to Developing Countries–The Role of Home Country Measures. *Globalization of Technology*, 191.
28. Gheribi, E., & Voytovych, N. (2018). Prospects of foreign direct investments in technology transfer. *Economic and Environmental Studies*, *18*(2 (46)), 551-576.
29. Newman, C., Rand, J., Talbot, T., & Tarp, F. (2015). Technology transfers, foreign investment and productivity spillovers. *European Economic Review*, *76*, 168-1.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).